INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS Registration No. 2795/2012
OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION
ICSFT

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يرحب باعتماد القرار رقم 2018/2558 الصادر عن البرلمان الأوروبي حول مقتل الصحفي جمال خاشقجي

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يرحب باعتماد القرار رقم 2885 /2018 الصادر عن البرلمان الاوروبي بشأن مقتل الصحفي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في اسطنبول. ويؤكد المجلس على أن هذا القرارالحيوي غاية في الأهمية لأنه يسلط الضوء على الانتهاكات الجسيمة المستمرة لحقوق الإنسان وعدم احترام القوانين الدولية من قبل السعودية.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يدين بأقوى العبارات القتل الوحشي للصحفي جمال خاشقجي من قبل عملاء سعوديين ، والذي أكدت المملكة العربية السعودية حدوثه في قنصليتها في اسطنبول نتيجة "الاختطاف والاستجواب الخاطئ" ، لأسباب تتعلق بمجرد ممارسة حقه في حرية التعبير وانتقاده لحكم محمد بن سلمان.

عملية القتل التي تمت على أيدي عملاء تابعين للحكومة السعودية هو أمرمزعج للغاية. حيث لا يزال هناك العديد من الأسئلة دون إجابة،وفقاً للشرطة التركية. في يوم اختفاء خاشقجي 2 أكتوبر/ تشرين الأول 2018، وصل سعوديون آخرون، ومن بينهم العديد من المسؤولين إلى اسطنبول على متن طائرتين وزاروا القنصلية بينما كان جمال خاشجقجي لا يزال بداخلها، وجميع الأفراد الذين تم ذكرهم غادروا تركيا في نفس اليوم.

بعد أيام من إنكارمعرفة مكان وجوده ، أعلنت السعودية يوم السبت أن خاشقجي قد توفي على خلفية شجار دار داخل القنصلية.

وفي هذا السياق ، نرحب بقرار الاتحاد الأوروبي الذي "يدين بأشد العبارات تعذيب جمال خاشقجي وقتله والذي يقدم أحر التعازي لأسرته وأصدقائه ؛ والذي يحث السلطات السعودية الكشف عن مكان وجود رفاته ؛ ويذكّر بأن الممارسات الممنهجة لحالات الاختفاء القسري وعمليات القتل خارج نطاق القضاء تشكل جريمة ضد الإنسانية.

كما يدعو القرار إلى "إجراء تحقيق دولي مستقل ومحايد في ظروف وفاة جمال خاشقجي"تحقيق يحدد المسؤولين عن هذه الجريمة ويقدمهم إلى العدالة، في أعقاب محاكمة عادلة تعقد وفقاً للمعايير الدولية وأمام محكمة محايدة وبوجود مراقبين دوليين .

والأهم من ذلك أن هذا القرار التاريخي يحث "السلطات السعودية على التعاون الكامل مع السلطات التركية ، ويحث السلطات التركية ، من جانبها ، على إتاحة جميع المعلومات من أجل توضيح ما حدث بالضبط في 2 أكتوبر 2018 ، بعيداً عن الفرضيات" .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن قرار الاتحاد الأوروبي بشأن مقتل الصحفي جمال خاشقجي يوفر إطاراً للمساءلة من أجل تقديم مرتكبي هذه الجريمة الشنعاء إلى العدالة بإضافة بند يحث الدول الأعضاء على فرض عقوبات محددة، بما في ذلك حظر التأشيرة وتجميد الأصول ضد الأفراد السعوديين، فضلاً عن فرض عقوبات ضد المملكة العربية السعودية ، بمجرد إثبات الحقائق بأن العملاء السعوديين هم المسؤولون عن القتل. ويؤكد كذلك أن أي قائمة من هذا القبيل ينبغي ألا تشمل مرتكبي هذه الأفعال فحسب ، بل يجب أن تشمل أيضا العقول المدبرة والمحرضة لهذه الجريمة.

عدم اتخاذ إجراءات صارمة ضد المعارضين في المملكة العربية السعودية :

يدين القرار أيضاً "المضايقات المستمرة التي تقوم بها السلطات السعودية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، والمحامين الناشطين، والصحفيين، ورجال الدين، والكتّاب، والمدونين داخل البلاد وخارجها ، الأمر الذي يقوض مصداقية" **عملية الإصلاح في المملكة العربية السعودية**؛ ويصر على أن تتخذ السلطات السعودية الخطوات اللازمة للسماح للجميع بممارسة حقوقهم بحرية دون أي مضايقات قضائية أو أي أعمال انتقامية أخرى، مثل تهديد عائلاتهم؛ ويدعو السلطات السعودية إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من سجناء الرأي المعتقلين والمحكوم عليهم لمجرد ممارستهم لحقهم في حرية التعبير والقيام بأعمالهم السلمية في مجال حقوق الإنسان ".

بالإضافة إلى ذلك ، في ضوء المراجعة الدورية الشاملة الثالثة للمملكة العربية السعودية في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني في جنيف، ويحث القرار الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على اتخاذ موقف حازم ضد هذا الإزدراء الصارخ لحقوق الإنسان الدولية ، ويكرردعوته للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى اقتراح تعيين مقرر خاص معني بحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. كما يتناول القرار قضية عضوية مجلس حقوق الإنسان من قبل دول ذات سجلات حقوق الإنسان المشكوك فيها بشدة ، بما في ذلك المملكة العربية السعودية ، و "**يستنكر تصويت العديد من الدول الأعضاء دعماً لعضوية السعودية في مجلس حقوق الإنسان**".

من ناحية أخرى هذا القرار "يدعو المجلس إلى التوصل إلى موقف مشترك من أجل فرض حظر على الأسلحة من قبل جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي على المملكة العربية السعودية واحترام الموقف الموحد للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة رقم **2008/944**؛ والذي يدعو إلى فرض حظر على تصدير أنظمة المراقبة وغيرها من المواد المزدوجة الاستخدام التي يمكن استخدامها في المملكة العربية السعودية لأغراض القمع"

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يؤيد بشدة هذا القرار في الوقت المناسب ويحث الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومجلس حقوق الإنسان على ضمان التنفيذ الكامل.ونتطلع إلى نتائج التحقيق التي تقودها تركيا ويحث المملكة العربية السعودية على تنفيذ تعهدها بالمشاركة العلنية والشفافية في هذا التحقيق.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسـان يحث مجلس الأمن الدولي على فرض عقوبات على المملكة العربية السعودية حتى تتم محاكمة المسؤولين عن قتل خاشقجي وحتى يتم إدخال إصلاحات سياسية وحقوقية في المملكة العربية السعودية.

وعلى وجه الخصوص ، نعيد التأكيد على دعوتنا إلى دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا لوقف ازدواجية معاييرها الانتقائية والمُسيسة عندما يتعلق الأمر بحماية حقوق الإنسان والتوقف عن بيع الأسلحة للسعودية.

لا يوجد مكان للأنظمة الاستبدادية مثل محمد بن سلمان في المملكة العربية السعودية في هذا العصر الحديث.

النص الكامل للقرار (2018/2885(RSP)